



خلال آخر 7 سنوات مرتفعة بما قيمته 4,1 مليارات دينار.. ونسجود على 15% من إجمالي القيمة الرأسمالية للبنوك البالغة 29,9 ملياراً

ملكيات الأجانب بالبنوك تضاعفت 7 مرات إلى 4,72 مليارات دينار

توزيع ملكيات المستثمرين الأجانب في البنوك الكويتية



مرتبة الأسواق الناشئة على مؤشرات الأسهم العالمية. وأيضا كانت العوائد الاستثمارية الجيدة لأسهم البنوك وتوفر السيولة في السوق نتيجة ضخامة رؤوس أموالها أحد عوامل الجذب للأجانب في أسهم البنوك، بالإضافة إلى النتائج المالية الجيدة التي حققتها خلال السنوات الماضية وبصافي أرباح قياسية منذ 2017 تخطت الـ 8,5 مليارات دينار. وأيضا التوزيعات النقدية الجيدة وانتظامها بالسنوات الماضية بمعدلها 50% من صافي الأرباح. ومن العوامل الجاذبة أيضا، الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية القوية للبنوك وارتفاع جودة أصولها والرقابة الصليقة والجيدة من قبل بنك الكويت المركزي، والقاعدة القوية والداعمة من كبار المساهمين وإدارات مرفقة وتوسع كبير للبنوك المحلية خارج الكويت. وقد شكل قطاع البنوك في السنوات الـ 7 الماضية معدلا سنويا 55% من القيمة الرأسمالية السوقية لبورصة الكويت، وساهم بأكثر من 35% من سيولة البورصة.

لتصل إلى 17,68% في نهاية عام 2022، ومن بعدها حافظت على نفس المستوى لتسجل 18,09% في 6 مارس 2025. أما البنوك الأخرى فقد ارتفعت نسبة ملكيات الأجانب فيها، ولكن بقيت تحت مستوى الـ 10% من رأس المال، مثل بنك بوبيان الذي سجلت ملكية الأجانب فيه 6,68% في 6 مارس 2025 مرتفعة من 1,55% في أغسطس 2018، وبنك وربة بنسبة ملكية 6,98% مرتفعة بشكل ملحوظ من 0,94% في أغسطس 2018، أما البنك الأهلي فبلغت نسبة ملكية الأجانب فيه 4,22%، بينما بلغت النسبة 8,79% في بنك الكويت الدولي «KIB» مرتفعة من 6,33% في أغسطس 2018.

في أغسطس 2018 تدرجيا، لتصل إلى 15,46% في نهاية 2019، وإلى 24,72% بنهاية 2022، ومن بعدها ارتفعت إلى 25,41% كما في 6 مارس 2025، لتبلغ 2,2 مليار دينار. أما بيت التمويل الكويتي فقد ارتفعت نسبة ملكيات الأجانب فيه من 4,27% كما في أغسطس 2018، لتتعد تدرجيا إلى 7,44% بنهاية عام 2019، ومن ثم إلى 10,34% بنهاية عام 2021، وبعدها إلى 13,51% في 6 مارس 2025، لتبلغ 1,86 مليار دينار. أما نسب ملكية الأجانب في بنك الخليج فقد سجلت نفس المسار التصاعدي خلال الفترة ذاتها، وارتفعت بشكل ملحوظ في آخر 7 سنوات، من 1,46% في أغسطس 2018، لتصل إلى 11,88% بنهاية عام 2019، ومن ثم تدرجيا إلى 17,24% بنهاية عام 2022، بينما انخفضت بعدها لتسجل 15,46% كما في 6 مارس 2025، لتبلغ 205,7 ملايين دينار. وأيضا كان الارتفاع ملحوظ في ملكية الأجانب برأس المال بنك براق من 3,17% في أغسطس 2018،

بنهاية عام 2017. وتأتي هذه القفزة الكبيرة في قيمة ملكيات المستثمرين الكويتيين والأجانب في أسهم البنوك المحلية خلال آخر 7 سنوات، بالتزامن مع تسجيل القيمة الرأسمالية للقطاع المصرفي قفزة كبيرة بقيمة 17,7 مليار دينار، مرتفعة من مستوى 12,25 مليار دينار بنهاية عام 2017، لتصل إلى نحو 29,98 مليار دينار كما في 6 مارس 2025. وفي ضوء ذلك، يستحوذ حاليا قطاع البنوك على نحو 62% من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لبورصة الكويت، والتي بلغت 48,05 مليار دينار كما في 6 مارس 2025، حيث تعتبر أسهم البنوك هي الرافعة الأساسية لبورصة الكويت من حيث الأداء والسيولة، إذ ساهمت بنحو 85% من ارتفاعات القيمة السوقية للبورصة منذ نهاية عام 2017. وعند تحليل بيانات نسب ملكيات المستثمرين الأجانب في البنوك خلال آخر 7 سنوات، يتبين الارتفاع الملحوظ للملكيات في معظم البنوك المحلية، حيث ارتفعت في بنك الكويت الوطني من 9,44%

أظهر رصد خاص لـ «الأخبار» لقيمة استثمارات الأجانب في أسهم البنوك الكويتية خلال آخر 7 سنوات (بالفترة بين نهاية عام 2017 وبداية عام 2025)، عن تضاعف قيمة تلك الاستثمارات بنحو 7 أضعاف، وبما قيمته 4,1 مليارات دينار، لترتفع من مستوى 616,3 مليون دينار بنهاية عام 2017، وتصل إلى 4,72 مليارات دينار كما في 6 مارس 2025.

المحلل المالي

وتشير البيانات إلى أن قيمة استثمارات الأجانب الحالية بالبنوك الكويتية تعادل 15% من إجمالي القيمة الرأسمالية للقطاع، بعد أن كانت النسبة 5% بنهاية عام 2017، فيما يستحوذ المستثمرون الكويتيون على 85% من القيمة الرأسمالية للقطاع، وذلك بعدما قفزت قيمة استثماراتهم في 7 سنوات بـ 13,8 مليار دينار، لتبلغ 25,46 مليار دينار كما في 6 مارس 2025، ارتفاعا من 11,64 مليار دينار

برئاسة وكيل الوزارة زياد الناجم وعضوية 18 جهة حكومية

وزير التجارة يُشكل لجنة لمتابعة تنفيذ مشروع «الرخصة الذكية الموحدة»



الزمني لضمان سير العمل وفق المراحل المحددة. كما تقوم اللجنة بمراجعة الأطر القانونية المقترحة والتعديلات التشريعية اللازمة لدعم تنفيذ المشروع، والتنسيق المستمر مع الجهات المعنية لضمان تحقيق التكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة، وإعداد المتطلبات التدريبية بالتعاون مع الشركة المنفذة لضمان جاهزية التشغيل للمشروع، وإعداد ورفع التقارير الدورية إلى وزير التجارة لتقييم مراحل التنفيذ واتخاذ القرارات اللازمة، بالإضافة إلى أي اختصاصات أخرى يضيفها الوزير لهيئة عمل اللجنة.

وتعت المادة الثالثة من القرار على أن تقوم اللجنة بوضع النظام الذي تراه مناسباً لتنظيم أعمالها، ويجوز لها في إطار التقارير مهامها الاستعانة بمن تراه ضرورياً من الخبراء أو الجهات المختصة لتحقيق أهدافها على أكمل وجه.

أما المادة الرابعة من القرار فقد حددت مدة عمل الفريق بستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور القرار، ويجوز تمديد هذه المدة بماتلة بناء على طلب رئيس اللجنة عبر كتاب رسمي، وذلك بعد موافقة الوزير. ولا يستحق أي من أعضاء اللجنة أي مكافآت مالية مقابل مشاركتهم في أعمالها.

ترسية 7 مجاميع وبدء عمليات التوريد قريباً

717,3 مليون دولار.. عقود توريد أنابيب للحفر العميق بالكويت

أحمد مغربي

خلال الفترة المقبلة، وتعتبر عمليات التوريد لمل هذه الأنابيب الأكبر خلال العام، وتهدف إلى دعم أنشطة وعمليات الشركة بمجال حفر وإكمال آبار النفط والغاز. تجدر الإشارة إلى أن عقود توريد أنابيب التثبيت والتغليب لآبار الحفر العميق هو اتفاقية بين الشركة النفطية وبين موردين متخصصين لتوفير أنابيب التثبيت (Casing) وأنابيب الإنتاج أو التغليب (Tubing) المستخدمة في عمليات حفر واستكمال آبار النفط والغاز العميقة.

وتكمن أهمية العقود في دعم جدران التثبيت (Casing) تستخدم لدعم جدران البئر ومنع انهيارها، إضافة إلى عزل الطبقات الجيولوجية المختلفة وحماية الإنجاز الجوفية من التلوث، وأنابيب الإنتاج (Tubing) تستخدم داخل البئر لنقل النفط أو الغاز من الطبقات المنتجة إلى السطح بكفاءة وأمان.

علمت «الأخبار» من مصادر نفطية، أن شركة نفط الكويت قررت ترسية 7 مجاميع لعقد توريد أنابيب التثبيت والتغليب لآبار الحفر العميق بقيمة إجمالية تبلغ قيمتها 717,3 مليون دينار (ما يعادل 717,3 مليون دولار).

وقالت المصادر إنه تمت ترسية العقد الأول بقيمة 36,37 مليون دينار، فيما تمت ترسية العقد الثاني بقيمة 46,27 مليون دينار، وترسية العقد الثالث بقيمة 40,71 مليون دينار، والعقد الرابع بقيمة 41,16 مليون دينار، والعقد الخامس بقيمة 28,74 مليون دينار، والعقد السادس بقيمة 9,4 ملايين دينار، وأخيرا تمت ترسية العقد السابع بقيمة 18,37 مليون دينار.

وأشارت إلى أن عمليات التوريد ستبدأ

75 ألف دينار رسوم ترخيص مقدم خدمة «اللاسلكي» و98 ألفاً لمزود الخدمة.. سنوياً

«الاتصالات» تعمل على ضوابط جديدة لـ «الإنترنت»

- تركيب وتشغيل الأجهزة والبرامج اللازمة لمنع الدخول إلى المواقع المخالفة للدين
- لا ربط للشبكات محلياً أو دولياً خارج الكويت إلا بموافقة خطية مسبقة من الهيئة

6 - يجب على مزودي خدمة الإنترنت اخذ موافقة الهيئة المسبقة على نموذج عقد اشتراك الخدمة وأي تعديلات تطرأ عليه.

7 - تجهيز وتشغيل مركز تحكم الشبكة ومركز الخدمة والدعم الفني المشتركين بخدماتهم لضمان جودة الخدمة وأن تعمل على مدار الساعة من خلال كوادر فنية مؤهلة.

8 - يحظر على مزودي خدمة الإنترنت تقديم الخدمات لمقدمي خدمة الإنترنت غير المرخصين من الهيئة.

9 - تركيب وتشغيل الأجهزة والبرامج اللازمة لمنع الدخول إلى المواقع المخالفة للدين أو الأخطار أو الأمن الوطني أو النظام العام أو التي تحددها الهيئة أو عن طريق البلاغات التي ترد إليهم من الجمهور.

10 - توفير البرامج والأجهزة اللازمة لحماية شبكاتهم وفقاً للمعايير والمواصفات الفنية التي تقرها الهيئة.

11 - المحافظة على البيانات الشخصية للمستخدمين واتخاذ التدابير اللازمة لحماية هويتهم وفقاً للمعايير الدولية المعمدة في هذا الشأن.

12 - الالتزام بالسرعات المتفق عليها مع المشتركين وضمان استمرارية تقديم الخدمة.

13 - لا يجوز للمرخص له ربط شبكته الخاصة بأي شبكة محلية أخرى أو دولية خارج حدود الكويت لتزويد خدمة الإنترنت والسلكية أو اللاسلكية قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة.

14 - تزويد الهيئة بتقارير إحصائية ربع سنوية عن خدمات الإنترنت وأي بيانات أو معلومات أخرى تطلبها الهيئة.

15 - حظر إعادة بث المواد المرئية أو المسجلة بكل أنواعها المخالفة للقانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسجوع قبل الحصول على ترخيص مسبق من قبل وزارة الإعلام والهيئة.

16 - التقيد بكل اللوائح والقرارات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.

مخولين بصفة الضبطية القضائية والسلطات المنوطة لهم وفقاً للقانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015 وكل اللوائح والقرارات الصادرة، وللهيئة اتخاذ الإجراءات في حال ثبوت مخالفة أحكام القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له.

وقضى القرار بأنه لا يجوز للمرخص لهم تزويد خدمة الإنترنت للحصول على ترخيص مقدم خدمة إنترنت.



المستندات بالإضافة إلى دراسة تفصيلية حول القدرة الادارية والفنية والمالية لتقديم الخدمة، وأي مستندات أو بيانات أخرى تطلبها الهيئة لتوضيح الامكانيات اللازمة لتقديم الخدمة، وأي مستندات أو بيانات أخرى تطلبها الهيئة لاستكمال دراسة الطلب. ووفقاً للقرار ستقوم الهيئة بإصدار قرارها خلال 60 يوم عمل بشأن الطلب بعد التحقق من استيفاء جميع المتطلبات اللازمة. على أن تكون مدة الترخيص سنة ميلادية واحدة تبدأ من التاريخ المحدد في الترخيص السنوي بمبلغ قدره 75 ألف دينار غير قابل للاسترداد، ويُدفع مقدماً للهيئة بمبلغ 98 ألف دينار غير قابل للاسترداد، ويُدفع مقدماً بعد الحصول على موافقة الهيئة بمنح الترخيص، كما يلتزم مقدم الطلب بتقديم خطاب ضمان بنكي غير مشروع بمبلغ 98 ألف دينار لصالح الهيئة صادر عن أحد البنوك المحلية على أن يظل سارياً طوال فترة سريان الترخيص.

وحدد القرار أن ضوابط يجب أن يلتزم بها المرخص له بتزويد خدمة الإنترنت والآنترنت اللاسلكي وتأتي كالآتي:

1 - الالتزام بتزويد خدمة الإنترنت وفقاً للاحكام المبينة في القرار، وأي ضوابط أخرى تصدرها الهيئة.

2 - التقيد بالأحكام التنظيمية والمعايير والمواصفات والفنية الصادرة عن الهيئة.

3 - الالتزام بالتعرفة التي تحددها الهيئة بشأن أسعار الخدمات المقدمة للمستخدمين.

4 - يحظر على مزودي خدمة الإنترنت السماح للمستخدمين من خدماتها بإعادة بيع الخدمة ولا يسري هذا الحظر على مقدمي خدمة الإنترنت المرخص لهم.

5 - يلتزم مزود خدمة الإنترنت بالتقيد بما يرد في إعلاناتهم وعروضهم التجارية والضوابط والأحكام التي تصدرها الهيئة بهذا الشأن.

أعدت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مسودتي قرارين تنظيميين بشأن أسس وضوابط ترخيص مقدم خدمة الإنترنت اللاسلكية ومزود خدمة الإنترنت. وأظهرت مسودتا القرارين التي حصلت عليها «الأخبار» على نسخة منهما أن المقتل المادي لرسوم الترخيص السنوي مقدم خدمة الإنترنت اللاسلكية تبلغ 75 ألف دينار، كما يلتزم مقدم الطلب بتقديم خطاب ضمان بنكي غير مشروع بذات القيمة لصالح هيئة الاتصالات يظل سارياً طوال فترة سريان الترخيص، بينما يبلغ المقابل المالي لرسوم الترخيص السنوي لمزود خدمة الإنترنت 98 ألف دينار ويلتزم مقدم الطلب بتقديم خطاب ضمان بنكي بذات القيمة.

وجاء من ضمن الضوابط لدى مزودي خدمة الإنترنت ومقدمي خدمة الإنترنت اللاسلكي أن يقوموا بتركيب وتشغيل الأجهزة والبرامج اللازمة لمنع الدخول إلى المواقع المخالفة للدين أو الأخلاق أو الأمن الوطني أو النظام العام والتي تحددها الهيئة أو عن طريق البلاغات التي ترد إليهم من الجمهور.

كما لا يجوز للمرخص له ربط شبكته الخاصة بأي شبكة محلية أخرى أو دولية خارج حدود الكويت لتزويد خدمة الإنترنت والسلكية أو اللاسلكية إلا بموافقة خطية مسبقة من الهيئة، كما حظرت على مزودي خدمة الإنترنت السماح للمستخدمين من خدماتها بإعادة بيع الخدمة، وتفصيلياً:

تضمنت مسودة القرار التنظيمي بشأن أسس وضوابط ترخيص مزود خدمة الإنترنت أنه لا يجوز مزاولة نشاط مزود خدمة الإنترنت إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، كما يتعين على المرخص لهم من الهيئة كمزود خدمة الإنترنت سلكياً أو لاسلكياً التقدم إلى الهيئة بطلب الحصول على ترخيص نشاط مزود خدمة الإنترنت وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القرار.

ويسمح لمزود الخدمة بتقديم خدمة الإنترنت لاسلكياً بعد الحصول على الموافقات وتخصيص الترددات اللازمة المسبقة من الهيئة على أن يقدم طلب ترخيص إلى الهيئة موقفاً من الممثل القانوني لقدم الطلب، وذلك على النماذج المعتمدة لهذا الغرض، ومتضمنة العديد من